

Ms ELCIM
Sommaire /Summary

الفهرس

14/02/2006 - 411 - البيان الإقتصادي -
مجلس ادارة معهد البحوث الصناعية

14/02/2006 - 10319 - السفير
تراجع في حركتي المرفأ والتجارة الخارجية

14/02/2006 - 10319 - السفير
تابع 1 - تراجع في حركتي المرفأ والتجارة الخارجية

15/02/2006 - 752 - البلد
الحكومة تقرر صرف ملياري ليرة لتطوير وتحديث القطاع الصناعي

15/02/2006 - 22569 - النهار
مليار ليرة لتطوير الصناعة ؟

15/02/2006 - 2181 - المستقبل
الحكومة تقرر صرف ملياري ليرة

15/02/2006 - 16026 - الأنوار
الحكومة قررت صرف ملياري ليرة

15/02/2006 - 18788 - البيرق
الحكومة قررت صرف ملياري ليرة

مجلس ادارة معهد البحوث الصناعية

شكل وزير الصناعة بيار الجميل مجلس ادارة معهد البحوث الصناعية لمدة ثلاث سنوات كما يلي: وزير الصناعة رئيسا، مدير عام وزارة الصناعة، مدير عام معهد البحوث الصناعية، رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان، رئيس جمعية المصارف، رئيس نقابة المهندسين في بيروت، روبير دباس ممثل رجال الاعمال، شارل عرييد ووليد عساف اعضاء.

تراجع في حركتي المرفأ والتجارة الخارجية.. والأسواق تعيش عامها الاقتصادي الأسوأ صادرات «اكسبورت بلاس» تنخفض ٧٠ ألف طن... والإجراءات تنقذ الصادرات الصناعية

بانخفاض ٥٧ مليون دولار، وذلك في موازاة ارتفاع فاتورة التصدير إلى ١٨٨٠ مليون دولار من ١٧٤٧ مليون دولار للعام ٢٠٠٤ أي بقيمة ١٣٣ مليون دولار. إشارة إلى الانخفاض في حركتي الاستيراد والتصدير بدأ في شهري تشرين الثاني وكانون الأول من العام ٢٠٠٤ واستمر مع بداية ٢٠٠٥، وذلك خلال فترة التجاذبات السياسية الحادة التي رافقت التمديد للرئيس اميل لحود وخروج الرئيس الحريري من الحكم.

كما بلغت حركة الترانزيت ١٩٩ مليون دولار مقابل ٣٥٥ مليون دولار للعام ٢٠٠٤. أي بانخفاض بلغ ١٥٦ مليون دولار. أما حركة إعادة التصدير فقد تراجعت ٦٦ مليون دولار. فيما الحركة الإجمالية لكامل العام ٢٠٠٥ بلغت ٣٣٩ مليون دولار بتراجع بلغ ٢٢٢ مليون دولار.

ايضاً، انخفضت الواردات الجمركية بقيمة ٣٥٧ مليار ليرة، حيث بلغت الفأ ٣٣٣ مليار ليرة في العام ٢٠٠٥ مقارنة مع ١٦٩٠ ملياراً للعام ٢٠٠٤.

القطاع الصناعي

سجل العام الماضي ارتفاعاً في الصادرات الصناعية إلى نحو مليار و٧٠٠ مليون دولار، وذلك نتيجة لاطلاق عدد من البرامج الهادفة إلى دعم الصناعة الوطنية، وتضمن برنامج الحكومة بنحاً يقضي بالسعي لزيادة الصادرات الصناعية إلى ٤ مليارات دولار في السنوات الخمس المقبلة، كجزء من خطة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، فضلاً عن صرف المساهمة المالية وقيمتها ٣ مليارات ليرة التي كان قد قررها الرئيس الشهيد رفيق الحريري من مخصصات رئاسة مجلس الوزراء لتسويق المنتجات اللبنانية في الخارج وتحفيز مركز الصادرات.

وفي هذا الإطار، يشير رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود إلى أن غياب الرئيس الشهيد رفيق الحريري قد أثر بلا شك على كافة جوانب حياة اللبنانيين. لقد تميز عهد الرئيس الشهيد بالامل والدينامية، وكان يمكن للبنانيين ان يتفادوا بالمستقبل، ويات عليهم ان يضاعوا جهودهم لان الرئيس الشهيد أخذ على عاتقه الكثير في سبيل إعادة بناء لبنان وإعادة الحياة الاقتصادية إليه، مؤكداً «ان الخسارة التي تكبدها لبنان في الرابع عشر من شباط لا تعوض إلا أننا



(بلاش قبان)

الحركة التجارية في سوق مار الياس

ابراهيم شرارة

تفتقد الهيئات الاقتصادية في ذكرى الرابع عشر من شباط الحضور الكبير للرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي أعطى بثقله وسياساته ثقة كبيرة في البلد وأطمأننا للمواطن والمستثمر، في مقابل ما تشهده الساحة الداخلية اليوم من تجاذبات سياسية وخطاب حاد يعيدنا إلى الخطاب الجامع للرئيس الشهيد بما كان يتحلى به من قدرة على المعالجة واستيعاب الخلافات التي تضر بالحياة الاقتصادية في البلاد، وإعادة تلك الخلافات إلى أطرافها المؤسساتي بما يحفظ صورة لبنان ويعززها في الداخل والخارج.

ولا شك في ان غياب الرئيس الشهيد طال بسلبياته مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في البلاد، وهو ما انعكس تراجعاً متفاوتاً للمؤشرات الاقتصادية تبعاً للأحداث السياسية والأمنية التي تلت جريمة اغتيال. هذا التراجع بدأ واضحاً في الحركة التجارية بشكل عام وخصوصاً في الأسواق التجارية التي عانت غياب الحركة خلال معظم فترات العام الماضي، فضلاً عن القطاعين الصناعي والزراعي وما طالهما من آثار سلبية.

يقول رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان غازي قريطم، بعد عام كامل على استشهاد الرئيس الحريري، نقف اليوم في اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان وفي غرفة بيروت وجبل لبنان لنفلس كم كانت هذه السنة صعبة على لبنان. غياب الرئيس الحريري شكل ضربة قاسية لكل الجهود التي بذلها مع اركان الغرفة للتفويض الاقتصادي على مدى سنوات طويلة والامل الذي زرعه في قلوب الهيئات الاقتصادية بمستقبل زاهر للبنان.

ويضيف قريطم ان اسم الرئيس الحريري ارتبط بكل مراحل التفويض والائمان في فترة ما بعد الحرب اللبنانية، وجاءت رؤيته الإنمائية في اطلاق ورشة إعادة بناء لبنان وبنيتة التحتية ومرافقه لترسم الإطار الكبير لدور لبناني مستقبلي على الصعيدين الإقليمي والدولي، واستنغار الثقة العالمية بلبنان وقدرته على تجاوز آثار الحرب، مشيراً إلى عمل الرئيس الشهيد مع الهيئات الاقتصادية على بلورة الدور التكاملية بين القطاعين العام والخاص.

ويرى أن الرئيس الشهيد كان يهدف إلى استعادة ثقة المجتمع اللبناني الدولي بمستقبل الاقتصاد الوطني، لذلك عمل على إعادة الاستقرار إلى الليرة اللبنانية وتخفيض نسب التضخم، وتبني سياسة إنفاق هدفها النمو وإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في لبنان، غير مناخ تشريعي وضريبي يشجع على نمو القطاع الخاص.

واعتبر قريطم «ان جريمة اغتيال الرئيس الشهيد شكلت ضربة موجعة لما كان يمثل والدور الذي كان لبنان قد بدأه فعلاً في الانطلاق مجدداً نحو الحلم والمرتبج. اليوم نفتقد ولا شك في أن الكثير من الرؤى التي كان الرئيس الشهيد يطلقها مع رفيقه الشهيد الدكتور ياسل قليحان، والتي رسماً لها باريس - ١ وباريس - ٢ وكان مقررًا لهذه الرؤى أن تعيد لبنان إلى خارطة التأثير الاقتصادي والإنمائي في العالم»، مبدياً أمله بان تكمل القيادة السياسية المسيرة التي خطط لها وتفانى في سبيلها. هذا الغياب الكبير انعكس تراجعاً في مختلف المؤشرات الاقتصادية في البلاد، كان قد بدأ مع الخلافات السياسية التي رافقت التمديد لرئيس الجمهورية اميل لحود، والتي طغت على استمرار النمو الذي كان يستهدفه الاقتصاد اللبناني لا سيما بعد مؤتمر باريس - ١ وباريس - ٢. ليشكل الرابع عشر من شباط الذروة في التزام الاقتصادي، فيما استمر التراجع بوتيرة متفاوتة انطلاقاً من الأحداث الأمنية والسياسية طيلة العام الماضي، قبل ان تشهد الأشهر الأخيرة تقدماً محدوداً حد من آثار الأزمة الاقتصادية الأسوأ على البلاد.

التجارة الخارجية

سجل الميزان التجاري عجزاً تراكمياً في العام ٢٠٠٥ يكامله بلغ سبعة مليارات و٤٦٠ مليون دولار، وبلغت فاتورة الاستيراد تسعة مليارات و٣٤٠ مليون دولار، وكانت بلغت تسعة مليارات و٣٩٧ مليون دولار للعام ٢٠٠٤، أي

والبرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية في لبنان «أكسيورت بلاس» واحد من هذه البرامج التي كانت موضع عناية تامة من قبله، ويضيف عيتاني أن البرنامج تأثر مثل كافة البرامج باستشهاد الرئيس رفيق الحريري.

ويشير عيتاني إلى التجاذبات السياسية التي كانت قد بلغت حدتها مع خروج الحريري من الحكم ثم جسأت جريمة الإغتيال وما تلا ذلك من أحداث مؤلمة عاشتها البلاد خلال العام الماضي. تلك الأحداث تركت أثرها على مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة كما أنها ساهمت في التغيير في مواقع القرار في ظل ظروف ضاغطة أثرت على عمل البرنامج واستقراره من جهة أخرى.

أول النتائج السلبية كانت مع توقف البرنامج خلال شهري نيسان وأيار، قبل أن يمدد له حتى أواخر ٢٠٠٥ ثم لغاية نهاية آذار المقبل. إشارة إلى أن المؤسسة كانت قد تقدمت بتقرير يتضمن خطة عمل البرنامج للثلاث سنوات المقبلة غير أن تطور الأحداث السياسية في حينه أدى إلى توقف البرنامج وتأخر إعادة إطلاقه. حالياً تم تأليف لجنة لإعداد تقرير حول البرنامج ورؤية الحكومة بالنسبة إلى تحديده أو تعديله أو إطلاقه بحلة جديدة.

وقد بلغ حجم الصادرات خلال أشهر عمل البرنامج في العام ٢٠٠٥ (عشرة أشهر) نحو ٤٠٠ ألف طن من الخضار والفواكه، وذلك بالمقارنة مع ٤٦٠ ألف طن في الفترة نفسها من العام ٢٠٠٤ أي يتراجع بلغت نسبته ٦ في المئة. أما في حال احتساب شهري نيسان وأيار فيصل التراجع إلى نحو ٧٠ ألف طن. علماً أن أسعار المنتجات الزراعية انخفضت في تلك الفترة مما انعكس سلباً على المزارعين.

كما عانى هذا القطاع من إغلاق الحدود اللبنانية السورية على فترات وخلال شهري حزيران وآب تحديداً، مما نتج عن ذلك تراجع في الكميات المصدرة، ويشير عيتاني إلى أنه «خلال الأزمة لم تعتمد البدائل الأخرى رغم وجودها نظراً لعاملي الوقت والخلفة. من هنا تظهر أهمية فصل الموضوع الاقتصادي عن الموضوع السياسي للمحافظة على المصالح الاقتصادية للبلدين».

الحركة التجارية

يقول رئيس جمعية تجار مار الياس عدنان فاكهاني إن الرئيس الشهيد كان يعيش نبض الشارع الاقتصادي بكل همومه، ويعمل على إعادة الثقة بلبنان بعد الحرب. كتجار، خطونا معه خطوات كبيرة كان من المفترض أن تستكمل لتحقيق النهوض الاقتصادي.

ويرى فاكهاني أن التراجع الاقتصادي بدأ بشكل عام مع تعديل الدستور والتعميد للرئيس اميل لحود والتجاذبات السياسية التي ميزت تلك المرحلة. ١٤ شباط كان زلزالاً كبيراً طغى بأثاره السلبية على كافة المؤشرات الاقتصادية، والحركة التجارية كانت معدومة خلال الأشهر التي تلت. ثم إن الأحداث الأمنية والسياسية خلال العام منعت الأسواق التجارية من التقاط أنفاسها خلال الصيف والأعياد. الحل اليوم سياسي ومن غير الممكن فصله عن النشاط الاقتصادي، والمطلوب إعادة تحريك العجلة الاقتصادية والإنطلاق لتجاوز الأزمة القائمة.

بدوره، يستذكر رئيس لجنة تجار سوق معوض حسين اسماعيل المرحلة التي دمر خلالها سوق معوض في شباط من العام ١٩٨٤. حينها سعت الهيئات الاقتصادية والتجارية لإعادة إحياء السوق، ومسح آثار الحرب عنه، فكان الشيخ رفيق الحريري الجهة التي تولت على عاتقها إزالة الدمار وإعادة بناء السوق وبناء التحتية، لدرجة أن التوجه كان حينها بتسميته سوق الشيخ رفيق الحريري التجاري.

ويعرض اسماعيل للحركة التجارية في السوق وتراجعها أكثر من ٥٠ في المئة خلال المرحلة التي تلت اغتيال الرئيس الشهيد في الرابع عشر من شباط للعام ٢٠٠٥، مشدداً على ضرورة الالتفات إلى ما يعانيه القطاع التجاري من أزمة تطل الشريحة الأوسع من المجتمع اللبناني، وتحقيق المطالب والإقتراحات التي تسهم في دعم صمود التجار لتجاوز الأزمة الاقتصادية الخائفة، فضلاً عن الحد من الترشق والتجاذب السياسي الحاد على حساب الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة.

سنعمل ليحل الأمل الذي جسده الرئيس الشهيد من جديد لتكامل مسيرة الإصلاح والنمو الاقتصادي التي أطلقها عام ١٩٩٢ لينهض لبنان واقتصاداً وصناعة ومجتمعاً».

ويستذكر عبود اللقاء المميز للصناعيين مع الرئيس الشهيد في ١٧ كانون الثاني قبل نحو شهر على جريمة الرابع من شباط، «تكلمنا عن كافة المواضيع الصناعية والاقتصادية وتناولنا دور الصناعة في تعزيز التنمية، وخاصة لناحية خلق فرص عمل لشباب لبنان. تكلمنا أيضاً عن ضرورة تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي».

ويضيف: «خلال اللقاء، فاتحنا دولة الرئيس بوجهة نظرنا حيال مركز الصادرات في مرفأ بيروت وتصورتنا لهذا الصرح الهام لناحية دعم المصدرين وإنشاء حاضنة أعمال ومركز أبحاث وتطوير للارتقاء بصناعاتنا إلى المستويات العالمية. وشرحنا وجهة نظرنا بأن مركز الصادرات هو بمثابة مؤسسة دعم للصناعيين، تؤازر جهود الحكومة في دعم الصادرات».

مرفأ بيروت

أظهرت مؤشرات العام ٢٠٠٥ أن حركة المرفأ كانت أقل من السنة السابقة، حيث شهد العام تراجعاً متفاوتاً في مجمل حركة البضائع المستوردة والمصدرة عبر المرفأ، وصل إلى أقصاه في كانون الثاني الفائت حيث بلغت نسبة التراجع ٢٩.٧ في المئة قياساً إلى كانون الثاني من العام ٢٠٠٤، فيما ارتفعت الحركة خلال شهري أيلول وتشرين الثاني نحو ٨ في المئة في كل منها بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي ما حد من نسبة التراجع بشكل عام.

إشارة هنا إلى ارتفاع حركة التصدير عبر المرفأ خلال الفترة التي شهدت أزمة على الحدود اللبنانية السورية، حيث عمد العديد من الصناعيين والمزارعين إلى التصدير انطلاقاً من المرفأ إلى الدول المجاورة لتفادي الخسائر التي نجمت عن إغلاق الحدود.

وبشكل عام، انخفض عدد البواخر التي دخلت المرفأ من ٢٣٦٦ باخرة خلال العام ٢٠٠٤ إلى ٢٢٢٩ باخرة خلال العام ٢٠٠٥، أي ما نسبته ٥.٨ في المئة. كذلك انخفض حجم الشحن العام في ٢٠٠٥ بنسبة ١٩.٣ في المئة، ليصل إلى ٤ ملايين و٨٢ ألف طن مقارنة مع ٥ ملايين و٦٠ ألف طن في ٢٠٠٤. وإيضاً تراجع عدد السيارات المستوردة من ٤٨٥٨١ سيارة في العام ٢٠٠٤ إلى ٣٦٨٨٥ سيارة في العام ٢٠٠٥، أو بما نسبته ٢٤ في المئة.

إشارة أيضاً إلى ارتفاع عدد الحاويات التي أفرغت في مرفأ بيروت بنسبة ١٩ في المئة، وذلك بالنظر إلى اختيار محطة الحاويات من قبل شركات الملاحة كمركز توزيع بحري نحو المرفأ المجاورة، الأمر الذي حد من تراجع حركة المرفأ بشكل عام، والواردات المرفئية التي تراجعت بنسبة ٢.٦ في المئة.

الصادرات الزراعية

يشير رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار «إيدال» نبيل عيتاني إلى أن دعم الصادرات من كافة القطاعات كان من ضمن أولويات العمل بالنسبة إلى توجيهات الرئيس الشهيد،

الحكومة تقرر صرف ملياري ليرة لتطوير وتحديث القطاع الصناعي

كشف رئيس مجلس تنمية الصادرات، عضو جمعية الصناعيين اللبنانيين محمد الرفاعي ان الحكومة قررت صرف ملياري ليرة من أصل 3 مليارات كانت مخصصة للقطاع الصناعي. وان هذا المبلغ سيصرف وفق الخطة التي وضعتها جمعية الصناعيين برئاسة فادي عبود لتطوير القطاع الصناعي وتحديثه خصوصاً ان المساهمة المالية تتوزع كالآتي:

. 40 في المئة لمركز تنمية الصادرات في مرفأ بيروت وهو بحاجة الى اعادة صيانة: والاتفاق مع ادارة مرفأ بيروت على الايجار السنوي الذي كان في حدود 30 ألف دولار. مناشداً وزير الأشغال العامة والنقل بت هذا الموضوع عبر ايراد معنوي مع تمديد فترة والايجار لمدة 10 سنوات.

. 30 في المئة لتسويق الصناعة اللبنانية في الخارج، مع انشاء دائرة تؤهل السلع للتصدير بحسب المواصفات العالمية والمتعلقة بالجودة والنظم التي تضعها السوق الأوروبية المشتركة خصوصاً أن هذه السوق مهمة جداً للانتاج اللبناني في ضوء عدد سكان هذه السوق (نحو 300 مليون نسمة) وفي ضوء وضع اليورو.

. 30 في المئة على المعارض العالمية المتخصصة.

وأكد الرفاعي انه رغم المشكلات السياسية والأمنية التي تعرض لها لبنان خلال العام الماضي، فان الصناعة الوطنية تمكنت من زيادة صادراتها بنسبة 10 الى 15 في المئة عن العام 2004، ووصلت قيمة الصادرات الى مليار و600 مليون دولار.

مليارا ليرة لتطوير الصناعة ؟

لفت رئيس مجلس تنمية الصادرات، عضو جمعية الصناعيين محمد الرفاعي في تصريح امس الى "ان الحكومة قررت صرف ملياري ليرة من اصل 3 مليارات كانت مخصصة للقطاع الصناعي، وان هذا المبلغ سيصرف وفق الخطة التي وضعتها جمعية الصناعيين برئاسة فادي عبود لتطوير القطاع الصناعي وتحديثه، وخصوصاً ان المساهمة المالية تتوزع كالاتي:

- 40 في المئة لمركز تنمية الصادرات في مرفأ بيروت وهو يحتاج الى اعادة صيانة، واتفاق مع ادارة مرفأ بيروت على الايجار السنوي الذي كان في حدود الـ 30 ألف دولار.

- 30 في المئة لتسويق الصناعة اللبنانية في الخارج، مع انشاء دائرة تؤهل السلع للتصدير وفق المواصفات العالية والمتعلقة بالجودة والنظم التي تضعها السوق الاوروبية المشتركة.

- 30 في المئة على المعارض العالمية المتخصصة.

واكد الرفاعي انه "رغم المشكلات السياسية والامنية التي تعرض لها لبنان خلال العام الماضي، فإن الصناعة الوطنية تمكنت من زيادة صادراتها بنسبة 10 الى 15 في المئة عن عام 2004، ووصلت قيمة الصادرات الى مليار و600 مليون دولار".

الحكومة تقرر صرف ملياري ليرة لتطوير القطاع الصناعي

كشف رئيس مجلس تنمية الصادرات، عضو جمعية الصناعيين اللبنانيين محمد الرفاعي ان الحكومة قررت صرف ملياري ليرة مخصصة للقطاع الصناعي، وان هذا المبلغ سيصرف وفق الخطة التي وضعتها جمعية الصناعيين برئاسة فادي عبود لتطوير القطاع الصناعي وتحديثه خصوصاً وان المساهمة المالية تتوزع كآتي:

- ٤٠ في المئة لمركز تنمية الصادرات في مرفأ بيروت وهو بحاجة الى اعادة صيانة، واتفق مع ادارة مرفأ بيروت على الايجار السنوي الذي كان في حدود ٣٠ ألف دولار، مناشداً وزير الأشغال العامة والنقل بت هذا الموضوع عبر ايراد معنوي مع تمديد فترة وإيجار لمدة ١٠ سنوات.

- ٣٠ في المئة لتسويق الصناعة اللبنانية في الخارج، مع انشاء دائرة تؤهل السلع للتصدير بحسب المواصفات العالية والمتعلقة بالجودة والنظم التي تضعها السوق الأوروبية المشتركة خصوصاً وان هذه السوق مهمة جداً للإنتاج اللبناني في ضوء عدد سكان هذه السوق (نحو ٣٠٠ مليون نسمة) وفي ضوء وضع اليورو.

- ٣٠ في المئة على المعارض العالمية المتخصصة.

وأكد الرفاعي انه على الرغم من المشكلات السياسية والأمنية التي تعرض لها لبنان خلال العام الماضي، فإن الصناعة الوطنية تمكنت من زيادة صادراتها بنسبة ١٠ الى ١٥ في المئة عن العام ٢٠٠٤، ووصلت قيمة الصادرات الى مليار و٦٠٠ مليون دولار.

المبلغ سيصرف وفق خطة وضعتها جمعية الصناعيين الحكومة قررت صرف ملياري ليرة لتطوير القطاع الصناعي

كشف رئيس مجلس تنمية الصادرات، عضو جمعية الصناعيين اللبنانيين محمد الرفاعي ان الحكومة قررت صرف ملياري ليرة من اصل ٣ مليارات كانت مخصصة للقطاع الصناعي، وان هذا المبلغ سيصرف وفق الخطة التي وضعتها جمعية الصناعيين برئاسة فادي عبود لتطوير القطاع الصناعي وتحديثه خصوصاً وان المساهمة المالية تتوزع كالاتي:

- ٤٠ في المئة لمركز تنمية الصادرات في مرفأ بيروت وهو بحاجة الى اعادة صيانة، واتفاق مع ادارة مرفأ بيروت على الايجار السنوي الذي كان في حدود ٣٠ الف دولار، مناشدا وزير الاشغال العامة والنقل بت هذا الموضوع عبر ايراد معنوي مع تمديد فترة الايجار لمدة ١٠ سنوات.
- ٣٠ في المئة لتسويق الصناعة اللبنانية في الخارج، مع انشاء دائرة تؤهل السلع للتصدير بحسب المواصفات العالية والمتعلقة بالجودة والنظم التي تضعها السوق الاوروبية المشتركة خصوصاً وان هذه السوق مهمة جدا للانتاج اللبناني في ضوء عدد سكان هذه السوق (نحو ٣٠٠ مليون نسمة) وفي ضوء وضع اليورو.
- ٣٠ في المئة على المعارض العالمية المتخصصة.

وأكد الرفاعي انه على الرغم من المشكلات السياسية والامنية التي تعرض لها لبنان خلال العام الماضي، فان الصناعة الوطنية تمكنت من زيادة صادراتها بنسبة ١٠ الى ١٥ في المئة عن العام ٢٠٠٤، ووصلت قيمة الصادرات الى مليار و٦٠٠ مليون دولار.

الحكومة قررت صرف ملياري ليرة لتطوير القطاع الصناعي من اصل ٣ مليارات

كشف رئيس مجلس تنمية الصادرات، عضو جمعية الصناعيين اللبنانيين محمد الرفاعي ان الحكومة قررت صرف ملياري ليرة من اصل ٣ مليارات كانت مخصصة للقطاع الصناعي، وان هذا المبلغ سيصرف وفق الخطة التي وضعتها جمعية الصناعيين برئاسة فادي عبود لتطوير القطاع الصناعي وتحديثه خصوصا وان المساهمة المالية تتوزع كالاتي:

- ٤٠ في المئة لمركز تنمية الصادرات في مرفأ بيروت وهو بحاجة الى اعادة صيانة، واتفاق مع ادارة مرفأ بيروت على الايجار السنوي الذي كان في حدود ٢٠ الف دولار، مناشداً وزير الاشغال العامة والنقل بت هذا الموضوع عبر ايراد معنوي مع تمديد فترة ولايجار لمدة ١٠ سنوات.

- ٢٠ في المئة لتسويق الصناعة اللبنانية في الخارج، مع انشاء دائرة تؤهل السلع للتصدير بحسب المواصفات العالية والمتعلقة بالجودة والنظم التي تضعها السوق الاوروبية المشتركة خصوصا وان هذه السوق مهمة جدا للانتاج اللبناني في ضوء عدد سكان هذه السوق (نحو ٢٠٠ مليون نسمة) وفي ضوء وضع اليورو.

- ٢٠ في المئة على المعارض العالمية المتخصصة.

واكد الرفاعي انه على الرغم من المشكلات السياسية والامنية التي تعرض لها لبنان خلال العام الماضي، فان الصناعة الوطنية تمكنت من زيادة صادراتها بنسبة ١٠ الى ١٥ في المئة عن العام ٢٠٠٤، ووصلت قيمة الصادرات الى مليار و٦٠٠ مليون دولار.